

المجهول وحكم روايته عند ابن حجر دراسة تطبيقية من خلال كتابه "فتح الباري"

د. عبد الله بدرى حسين حسن *

المقدمة :

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلِّ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله ، اللهم صلِّ وسلم وبارك على هذا النبيِّ المبارك ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين •

أما بعد

فإنَّ من أفضل ما بذلت فيه الأوقات ، وأنفقت فيه نفائس الساعات ، خدمة هذا الدين (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(١) ومن أجلَّ ما يقدم لهذا الدين القيام بخدمة السنة النبوية متوناً وأسانيد ، رواية ودراية وقد قيض الله - تعالى - لهذه السنة المطهرة عبر القرون والأجيال جهابذة العلماء فأفنوا أعمارهم ، وبذلوا الأوقات في خدمتها ، والذب عنها ، فنفوا عنها تحريف الغالبيين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وتنوعت اهتماماتهم وجهودهم فشملت مجالات واسعة ، وميادين كثيرة •

ولقد حفظ الله - تعالى - دينه الذي جعله خاتم الأديان ليهتدي به الناس إلى يوم القيامة ، فنقل القرآن الكريم ، والسنة النبوية من جيلٍ إلى جيلٍ بدقةٍ وضبطٍ ، وتحرُّرٍ شديدٍ ، وعني العلماء على مرِّ العصور بتمييز صحيح الحديث من سقيمهِ ، والدفاع عن السنة وتفتيتها مما يدخله

* دكتوراه في الدراسات الإسلامية (الحديث وعلومه) - كلية البنات جامعة عين شمس

(١) سورة فصلت ، آية ٣٣

الوضّاعون وما يشتبه على أرباب الغفلة ، وضعفاء الحفظ ، ووضعوا لذلك قواعد وضوابط ساروا عليها فنقدوا بها الأسانيد والمتون ، وصنفوا في ذلك ، واعتنوا به عناية عظيمة ، وكان ذلك في كلّ عصر ومصر ، ففي كل عصر يظهر من يتلقى عن سلفه ، ويحمل عنه أعباء الدفاع عن السنة .

ويعدّ ابن حجر العسقلاني من أهم العلماء المجددين في مصطلح الحديث ، فهو شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ في زمانه ، ميّز بين الثقافات والضعفاء من الرجال ، وأفرط بجدّه الحثيث حتى انخرط في سلك أهل الحديث ، وحصل في الزمن اليسير على علمٍ غزيرٍ ، ولذلك كانت أحكامه على الرجال والأحاديث ، ومصطلحاته الحديثية مدار نقاش عند العلماء من بعده ما بين موافق ومعارض .

ويعدّ كتاب " فتح الباري شرح صحيح البخاري " من أجلّ كتبه ، وأكثرها نفعاً ؛ حيث جمع علم من سبقه من الأئمة ، وجمع فيه كثيراً من الفوائد الحديثية ، والفقهية- كل ذلك أثناء شرحه لأحاديث صحيح البخاري- حتى قيل عنه " ما أُلّف في ملة الإسلام شرح في جميع المصنفات في علم الحديث مثل هذا الشرح "

ويعد هذا الكتاب بحق ديوان السنة النبوية ، فهو شرح لأصحّ ما ورد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقد تضمن الفقه والأصول واللغة ، ومناقشة المذاهب والآراء في شتى المعارف الإسلامية^(٢).

وقد وفقني الله تعالى لدراسة مسألة من خلاله وهي: (المجهول وحكم روايته عند ابن حجر - دراسة تطبيقية من خلال كتابه "فتح الباري") أسباب الاختيار:

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٣٦٧/١ طدار إحياء التراث العربي ، و فهرس الفهارس للكتاني ٣٢٣/١

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ١- معرفة المجهول عند علماء الحديث عامة وعند ابن حجر خاصة.
 - ٢- معرفة حكم رواية المجهول عند علماء الحديث .
 - ٣- معرفة موقف ابن حجر من رواية المجهول.
 - ٤- دراسة نماذج من روايات المجاهيل الواردة في كتابه " فتح الباري خطة البحث
- اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ،
وخاتمة

فأما المقدمة : ففيها بيان أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وشرح خطة البحث ، ومنهجي فيه .
والتمهيد : خصصته لترجمة موجزة للحافظ ابن حجر ، وجهوده في الحديث .

والفصل الأول : عرّفت فيه المجهول ، وأقسامه ، وشروط قبول روايته

وانقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :
المبحث الأول : مجهول الذات (المبهم)
والمبحث الثاني : مجهول العين
والمبحث الثالث : مجهول الحال (المستور)

والمبحث الرابع : مراتب الرواة عند ابن حجر ومرتبة المجهول منهم
وأما الفصل الثاني : فخصصته للدراسة التطبيقية ،
فذكرت فيه

أحاديث لرواة المجهول ، ودرست أسانيدها ،

ورواتها ، وحكمت عليها .

وانقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : إذا كان روايتها من أصحاب المرتبة السادسة ، حيث أشار إليها بلفظ " مستور أو مجهول الحال "

المبحث الثاني : إذا كان روايتها من أصحاب المرتبة التاسعة ، حيث أشار إليها ابن حجر بلفظ " مجهول "

والخاتمة : وفيها أنهيت بحثي بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة .
ثمّ المراجع والمصادر .

منهج البحث

أولاً : الجانب النظري

- ١- استلزم هذا البحث المنهج الاستقرائي من خلال كتابه " فتح الباري " للوقوف على الأحاديث التي نصّ ابن حجر على حسنها وفي روايتها من هو مجهول .
- ٢- عرّفت المجهول ، وأقسامه ، وحكم روايته .

ثانياً : الجانب التطبيقي

- ١- اخترت عدة أحاديث في روايتها من هو مجهول .
- ٢- ذكرت الحديث كما أورده ابن حجر في " فتح الباري " بلفظه مع تخريج ابن حجر للحديث .
- ٣- عزوت الحديث إلى الكتاب ، والباب الوارد تحته في " فتح الباري " -٤- خرّجت الأحاديث تخريجاً موسعاً من كتب الحديث ، وعزوتها إلى مصادرها الأصلية ، مراعيّاً تقديم من عزا إليه ابن حجر أولاً ، ثمّ أصحاب الكتب الستة ، ثمّ غيرها من المصنفات الحديثية .
- ٥- اكتفيت بالنص الذي أورده ابن حجر في المتن ، فلم أكرره في التخريج إلّا أن يكون هناك اختلاف في اللفظ .
- ٦- ذكرت أقوال العلماء في الحكم على الأحاديث - إن وجدت - ووثقتها

من مصادرها الأصلية .

٧- تكلمت على الأحاديث من حيث الحكم عليها مبتدئاً بالحكم على الإسناد الذي عزاه ابن حجر ، ثم على الحديث بطرقه وشواهدة .
**وبعد هذا الجهد ممّا منّ الله عليّ بإتمامه أضعه بين أصحاب الفضيلة العلماء ، معتبراً بقول الإمام الشافعي: (أبي الله أن تكون العصمة لغير كتابه) وقال المازني : (لو عورض كتاب سبعين مرة لوجدت فيه خطأ ، أبي الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه) .^(٣)
 وأسأل الله - عزّ وجل - أن يتقبّل منّي هذا العمل ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعني بما علمني ، وأن ينفع به المسلمين ، وأن يغفر لي ما وقع فيه من خطأٍ أو نقصٍ ، ويتجاوز عني ، إنّه هو الغفور الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .**

التمهيد

ابن حجر ، وجهوده في الحديث ^(٤)

هو الإمام العلامة الحافظ فريد وقته ، علم الأئمة الأعلام ، عمدة المحققين ، خاتم الحفاظ المبرزين والقضاة المشهورين أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكتاني العسقلاني المصري الشافعي المعروف بابن حجر ، وهو لقب لبعض آبائه .

ولد في مصر في الثالث كتاب الجواهر والدرر والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣ هـ) ، ومات أبوه في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة (٧٧٧ هـ) ، وماتت أمه قبل ذلك فنشأ يتيماً .

(٣) الموضّح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي ٦/١

(٤) وهي ترجمة مختصرة من : كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر - للسخاوي

- المجلد الأول ، ومقدمة كتاب تقريب التهذيب ١١/١-١٥

كان والده من الأعيان البارعين في الفقه والعربية والقراءات ، فأثر ذلك على ابنه ، فاصطحبه معه للحج وزيارة بيت المقدس ، وكذلك حرص على إحضاره مجالس الحديث وعمره لا يتجاوز الأربع سنين ، ثم توفي والده وعمره أربع سنين ، فأوصى به قبل وفاته كبير التجار الزكي أبا بكر الخروبي ، فقام على أمره خير قيام ، مما كان له أعظم الأمر في تنشأته ، ومن ذلك أنه دخل الكتاب لما أكمل خمس سنوات ، ورزق سرعة الحفظ ؛ بحيث حفظ سورة مريم في يوم واحد، وأتم حفظ القرآن وله تسع سنوات ، وحفظ بعد ذلك الكتب المختصرة في مبادئ العلوم ، ومات وصيه الخروبي سنة (٧٨٧ هـ) وعمر الحافظ خمسة عشر عاماً .

ثم رحل الحافظ ابن حجر إلى مكة عام (٧٨٥ هـ) وسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز للشيخ عفيف الدين عبد الله النشاوري وهو أول شيخ سمع عليه الحديث الشريف .

وفي عام (٧٩٦ هـ) انتقل ابن حجر إلى القاهرة ، وسمع الكثير من العلماء ، ثم رحل إلى دمشق عام (٨٠٢ هـ) فأدرك بعض أصحاب القاسم ابن عساكر ، وكانت مدة إقامته بدمشق مائة يوم ، ومسموعه في تلك المدة ألف جزء حديثية منها : المعجم الأوسط للطبراني ، ومعرفة الصحابة لابن منده ، وغيرها .

ومشايقه كثيرة جداً ، وقد ذكر عددهم الحافظ في كتابه " المعجم المؤسس " فزاد عددهم على (٦٤٠) نفساً .

واجتمع بحافظ العصر زين الدين عبد الرحمن العراقي سنة (٧٩٦ هـ) فلزمه عشرة أعوام وهو أول من أذن له في إقرائه ، ولقي باليمن إمام اللغة والأدب بلا مدافع مجد الدين فيروز أبادي وسمع منه القاموس .
وتفقه على جماعة منهم سراج الدين البلقيني ، وأخذ الأصول عن العز ابن جماعة ، والإمام عمر بن علي بن الملقن .

قال ابن حجر : " وهؤلاء الثلاثة العراقي ، والبلقيني ، وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن .

الأول : في معرفة الحديث وفنونه ، والثاني : في التوسع في معرفة مذهب الشافعي ، والثالث : في كثرة التصانيف .

وقد جمع ابن حجر علم الثلاثة ، وكثرة تصانيفهم ، وتصدّى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء ، وتصنيفاً ، وإفتاءً ، وتقدرد بذلك، وذكر السيوطي أنّ ابن حجر شرب من ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ فبلغها وزاد عليها ، ولقد اجتمع له من الشيوخ ما لم يجتمع لغيره من أهل عصره

مؤلفاته :

لم يقتصر عمل الحافظ على التدريس والإملاء والإفتاء ، ونحوها من الوظائف ، بل تجاوز ذلك إلى التأليف الذي هو من أكبر الأدلة على مكانة الحافظ العلمية ، وعمق بحثه سواء كان ذلك في مختصراته ، وتلخيصاته ، أو نكته وتخرجاته أو ذبوله واستدراكاته ، أو شروحه وفوائدها ، لا يخلو واحد منها من بحث وتحقيق أو نقد وتمحيص ، حتى قال ابن البرهان الحلبي : " وبالجملة ليس له مؤلف وإلا هو فرد في بابهِ " وقد كثرت مصنفات ابن حجر ، وتنوعت موضوعاتها ، وزادت على مائتين وسبعين (٢٧٠) مصنفاً كما أحصاها تلميذه السخاوي . من أشهرها : إطفاف المُسندِ المعتلي بأطفاف المسندِ الحنبلي ، الإصابة في معرفة الصحابة ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد ، المطالب العالية ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، إنباء الغمر بأبناء العمر ، بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، تبصير المنتبه بتحريير المشتبه ، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، تعليق التعليق على صحيح البخاري ، تقريب التهذيب ، رفع

الإصر عن قضاة مصر ، سلسلة الذهب ، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تهذيب التهذيب ، لسان الميزان •

ويعد الحافظ بحق مجدداً في علمي الحديث والرجال على وجه الخصوص ، يشهد له الأئمة بذلك •

وإن من أجل كتبه وأكثرها نفعاً وأشهرها كتاب : " فتح الباري شرح صحيح البخاري " ويرجع ذلك إلى أنه جمع فيه علم من سبقه من الأئمة ، وجمع كثيراً من الفوائد الحديثية والفقهية ، وامتاز بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين في بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً ، ولقد حرص في هذا الشرح على رشاقة العبارة وإيجازها مع الإيضاح والبيان ، وتتبع اختلاف العلماء وأقوالهم وأدلتهم ، فلربما ذكر في المسألة الواحدة أكثر من أربعين قولاً •

حيث قال عنه القصار^(٥) : " ما أَلَّفَ في ملة الإسلام شرح على جميع المصنفات في علم الحديث مثل هذا الشرح " •

ولمّا طلب إلى العلامة الشوكاني أن يشرح صحيح البخاري قال : " لا هجرة بعد الفتح " ، وقال ابن حجر : " لست راضياً عن شيء من تصانيفي ؛ لأنني عملتها في ابتداء الأمر ، ثم لم يتهياً من يحررها معي سوى شرح البخاري ، ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان ، وأمّا سائر المجموعات فهي كثيرة العدد ، واهية العدد ، ضعيفة القوى ، ظامنة الروى " •

(٥) هو شيخ الأعصار والأمصار محدث المغرب الأقصى ومسنده أبو عبد الله محمد بن قاسم القصار الغرناطي الأصل الفاسي النشأة والدار المتوفى سنة ١٠١٢ ودفن بمراكش (فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ٩٦٥/٢)

وعقّب على ذلك السخاوي بقوله : " ليس ذلك إلا لتواضعه ، وكثرة معارفه المتجددة " •

وفاته : بعد عمر طويل ، وحياة مديدة تزيد على (٧٩) عاماً قضاها ابن حجر بين التعليم ، والتعلم ، والتأليف مرض - رحمه الله - في ذي القعدة سنة (٨٥٢هـ) حيث أصيب بإسهال ، ورمي دم ، ثم اشتد به المرض وأقعده ، فتغيب عن صلاة الضحى ، ثم صار يصلي الفرض جالساً ، وفي ليلة السبت (٢٨) من ذي الحجة وبعد العشاء انتقل إلى رحمة الله - تعالى - وكانت جنازته عظيمة ومشهودة ، حضرها السلطان ، وأعيان الناس من قضاة ، وأمراء ، وعلماء •

الفصل الأول

المجهول تعريفه ، وأقسامه ، وحكم روايته
المجهول لغة :

اسم مفعول من الجهالة ، والجهل نقيض العلم ، وقد جهله فلان جهلاً^(٦) ، والمقصود هنا خلو النفس من العلم بحال الراوي من حيث التعديل أو التجريح •

قال ابن حجر : من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح لمعين^(٧) •

وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

أقسام المجهولين عند المحدثين :

المبحث الأول : مجهول الذات

وهو ما يسمّى المبهم - وهو الراوي الذي لم يصرح باسمه - أو ما يدل عليه ، وحكم روايته لا تقبل حتى يصرح باسمه أو يعرف اسمه بوروده من طريق آخر مصّرح فيه باسمه •

(٦) لسان العرب ١١/١٢٩

(٧) شرح نخبة الفكر لابن حجر - ضمن مجموعة الرسائل الكمالية - الطائف - السعودية (ص٦٤)

قال الحافظ : ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسمَّ ؛ لأنَّ شرط قبول الخبر عدالة راويه ، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه فكيف تعرف عدالته - وكذا لا يقبل خبره - ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصحَّ^(٨):

وجهالة الإبهام : تأتي على ضربين:

الأول: إبهام لا يفيد التوثيق: كأن يقول حدثني رجل، أو بعضهم،

وحكم روايته عند العلماء :

ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول رواية المبهم ؛ لأنَّ شرط قبول الرواية معرفة عدالة الراوي ، ومن أبهم اسمه لا نعرف عينه ، فكيف نعرف عدالته وضبطه^(٩).

لكن إذا وقع الإبهام من رجل أخذ على نفسه ألا يحدث إلا عن ثقة وهو ممن يعتد برأية كعبد الرحمن بن مهدي مثلاً ، فإنه يحتج به عند من قال : إنَّ جهالة الحال تزول بتوثيق واحد من أئمة الجرح والتعديل، والجمهور على عدم ثبوتها . • لما بينه الخطيب حينما قال: (وهكذا إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة ، وإن لم أسمه ، ثم روى عن من لم يسمه ، فإنه يكون من كياله غير أنا لا نعمل على تزكيتة ، لجواز أن نعرفه إذا ذكره بخلاف العدالة)^(١٠) (ولأنَّ إضراب المحدث عن تسمية شيخه ريبة توقع تردداً في القلب)^(١١) .

الثاني: إبهام يفيد التوثيق: وهو على درجتين :

الأولى : أن يقول حدثني الثقة، أو الحافظ أو نحو ذلك

والثانية : أن يقول حدثني من لا أتهم .

(٨) شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٩٨ ، ٩٩

(٩) نزهة النظر ٤٩/١

(١٠) الكفاية ١/ ١١٥

(١١) مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٢٤

ولا شكَّ أنّ النمط الأول أكد وأشد في إثبات عدالة من أبهم ؛ لأن قوله :
(من لا أتهم) لا يحمل من قوة التوثيق ما يحمله الأول .
وللعلماء من رواية من أبهم على التعديل مواقف نجملها فيما يأتي :
أولاً : ذهب الخطيب البغدادي ، والصيرفي الفقيه ، وغيرهما إلى أنّ
التعديل على الإبهام لا يجزيء من غير تسمية المعدل ؛ وذلك لأنه قد
يكون ثقة عنده ، وغيره اطلع على جرحه بما هو جارح عنده ، أو
بالإجماع فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف .^(١٢)
ثانياً : نقل عن أبي حنيفة أنّ ذلك يكفي تعديلاً للراوي^(١٣) ، وهو مبني
على أنّ الموثق مؤتمن على ذلك ، وهو نظير الاحتجاج بالمرسل من
جهة أنّ المرسل لو لم يحتج بالمحذوف لما حذفه ، فكأنه عدله ، فالقبول
في هذه المسألة من باب أولى ؛ لأن الإبهام قد دفع بلفظ التوثيق الصريح
.^(١٤)

ثالثاً: أما إذا كان التعديل من قبل رجل لا يروي إلا عن ثقة ، فروايته
مقبولة لأنه توثيق صريح لذلك الراوي: وهو عندي أقوى ممن قبل توثيق
مجهول الحال برواية من لا يروي إلا عن ثقة . والله اعلم .

المبحث الثاني: مجهول العين

قال الخطيب البغدادي : من لم يشتهر في طلب العلم في نفسه ، ولا
عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد^(١٥) ، فيذكر
اسمه ، ويعرف ذاته ، لكنه مقلّ في الحديث ، فلا يكثر الأخذ عنه ، ولم
يرو عنه إلا راوٍ واحد^(١٦) ، وبشكل على هذا التعريف وجود عدد من
الرواة في الصحيحين ليس لهم إلا راوٍ واحد ؛ ولأجل ذلك

(١٢) مقدمة ابن الصلاح/ ٢٢٤ .

(١٣) فتح المغيبي/ ٣٠٨/١ ، إرشاد الفحول/ ٦٧ .

(١٤) انظر ضوابط الجرح والتعديل/ ٧٧ .

(١٥) الكفاية للخطيب البغدادي صد ١٤٩

(١٦) توضيح الأفكار للصنعاني ١٨٥/٢

قال ابن الصلاح : قد خَرَجَ البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحدٍ منهم : ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن .^(١٧)

واعترض النووي على كلام ابن الصلاح فقال : ولا يصحّ الردّ عليه بمرداس وربيعة ، فإنهما صحابييان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول^(١٨) ، لكن يبقى الإشكال فيمن روى له الشيخان أو أحدهما وليس له إلا راوٍ واحدٍ وليس بصحابيٍّ ، فإنّ مثل هؤلاء لا يحكم عليهم بالجهالة ، وممن روى عنه البخاري ولم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ : جويرية بن قدامة ، تفرد عنه أبو حمزة نصر بن عبد الرحمن الضبعي ، وكذلك الوليد بن عبد الرحمن الجارودي ، تفرد عنه ابنه الوليد بن المنذر ، ومن ذلك عند الإمام مسلم : جابر بن اسماعيل الحضرمي ، تفرد عنه عبد الله بن وهب ، وكذلك خباب صاحب المقصورة ، تفرد عنه عامر بن سعد^(١٩) .

وعرّفه ابن القطان الفاسي :

من لم يرو عن أحدهم إلا واحدٍ ، ولم يعلم مع ذلك حاله ، فإنّه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته^(٢٠) .
وقال ابن حجر : من لم يرو عنه غير واحدٍ ، ولم يوثق^(٢١)
قلت : لكن قد يوثق الراوي من لا يعتد بتفرد توثيقه ، ولذلك الأصل أن يقال : من لم يرد فيه توثيق لمعتبر

• **حكم رواية مجهول العين عند العلماء :**

ذكر العلماء في حكم رواية مجهول العين أربعة أقوال :

(١٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٥

(١٨) تدريب الراوي للسيوطي ٣١٨/١

(١٩) التقييد والإيضاح للعراقي ص ١٢٦

(٢٠) الوهم والإيضاح لابن القطان ٩٠/٣

(٢١) تقريب التهذيب ٨/١ ، ٢٥

القول الأول : عدم قبول روايته ، وهو مذهب أكثر العلماء من أهل**الحديث وغيرهم :**

قال العراقي : مجهول عين من له راوٍ فقط ، ورده الأكثر ، وحكى بعض الأئمة : الإجماع على ردّ رواية مجهول العين ، قال العلائي : " ٠٠٠ لأنّ مثل هذا مجهول العين ، ولا يحتج به اتفاقاً " (٢٢) .
وقال ابن كثير : " فأما المبهم الذي لم يسمّ أو من سمّي ولا تعرف عينه ، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه " (٢٣)

قال السخاوي : وكأنّه - يعني ابن كثير - سلف ابن السبكي في حكاية الإجماع على الردّ ، ونحوه قول ابن المواق : لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في ردّ المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد ، وإنّما يحكي الخلاف عند الحنفية . (٢٤)

وهذا اختيار ابن القطان ، وابن حجر (٢٥) ، قال السخاوي : اختاره ابن القطان ، وصححه شيخنا ، وعليه تتمشى تخريج الشيخين في صحيحهما لجماعة . (٢٦)

وهذا هو الراجح ، فمن لم يرد فيه توثيق لمعتبر ، ولم يرو عنه إلا واحد ، فحديثه لا يقبل إلا إن وافقه غيره .

القول الثاني : قبول روايته ، وهو قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام ، وعزاه ابن المواق للحنفية ، حيث قال : إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد ، وبين من روى عنه أكثر من واحد ، بل قبلوا المجهول على الإطلاق .

(٢٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي خليل بن كيكليدي ، تحقيق : حمدي السلفي ص ١٠٨

(٢٣) الباعث الحثيث ٨١/١

(٢٤) فتح المغيب للسخاوي ٣٢١/١

(٢٥) نزهة النظر لابن حجر ٥٠/١

(٢٦) فتح المغيب للسخاوي ٣١٩/١

وقال السخاوي : وهو لازم كلّ من ذهب إلى أنّ رواية العدل بمجرّدها عن الراوي تعديل له ، بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به حيث قال : احتج به كثير من المحققين^(٢٧) .
القول الثالث : إن تفرّد بالرواية عنه عدل قُبل ، وإلّا فلا ، وهذا ذكره السخاوي^(٢٨) .

القول الرابع : إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة قُبل ، وإلّا فلا ، وعزاه السخاوي وابن الصلاح لابن عبد البر^(٢٩) .

المبحث الثالث

مجهول الحال (المستور)

وهو من عرفت عينه برواية اثنين عنه أو فأكثر ولم يوثق ، فلا يعرف بعدالة ولا بضدها .

واختلف العلماء في حكم روايته إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب جمهور المحدّثين الى أن روايته لا تقبل ؛ لأنّ تحقق العدالة شرط في قبول رواية الراوي ، وهذا النوع لم يتحقق فيه العدالة ، وعزاه ابن المواق للمحققين ، ومنهم أبو حاتم الرازي^(٣٠) .
وقال إمام الحرمين الجويني : الذي صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنه لا تقبل روايته ، وهو المقطوع به عندنا^(٣١) .
القول الثاني : قبل بعض الحنفية رواية المستور ، وعللوا بذلك : أنّ الناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب الطعن ، ولم يكلف الناس معرفة ما غاب عنهم ، وإنّما كلفوا بالظاهر من

(٢٧) شرح مسلم للنووي ٢٨/١

(٢٨) فتح المغيث للسخاوي ٣١٨/١

(٢٩) مقدمة ابن الصلاح ١٥٠/١

(٣٠) مقدمة ابن الصلاح ٢٩٨/١

(٣١) البرهان في أصول الفقه للجويني ٦٢٤/١

الأشياء غير المغيب عنهم^(٣٢) ، وقال النووي : الأصحّ قبول رواية المستور^(٣٣) ، ودليلهم أن رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - كان يعمل بالظاهر ، ويتبرأ من علم الباطن ، وإلى ذلك الإشارة في قوله - تعالى - [لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ]^(٣٤) فلو كان في ذلك قدح على المحدثين لتوجّه مثله على رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم -^(٣٥)

القول الثالث : قبلها بعض العلماء بشروط :

الأول : أن يروي عنه ثقات ، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة : بما يقويه ؟ قال : إذا كان معروفاً بالضعف ، لم تقوه روايته عنه ، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه ، وكذا قال ابن زرة⁽³⁶⁾ ، وقال يعقوب بن شيبة : قلت لابن معين : متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟ قال : إذا روى عنه الرجل مثل ابن سيرين ، والشعبي ، وهؤلاء أهل العلم ، فهو غير مجهول ، قلت : فإذا روى الرجل مثل سماك ابن حرب ، وأبي إسحاق ؟ قال : هؤلاء يروون عن مجاهيل .

وقال ابن حبان : وأمّا المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء ، فهم متروكون على الأحوال كلها ، وقال : والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول لا يجوز الاحتجاج به ؛ لأن رواية الضعيف لا تخرج من ليس يعدل عن حدّ المجهولين إلا جملة أهل العدالة ، كأنما روى الضعيف ، وما لم يرو في الحكم سيان^(٣٧)

(٣٢) الثقات لابن حبان ١٣/١

(٣٣) شرح المذهب للنووي ٢٧٧/٦

(٣٤) سورة التوبة آية 101

(٣٥) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم للوزير اليماني ١٥١/١

(٣٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦/٢

(٣٧) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان ١٩٣/٢

الثاني : ألا يأتي بمتن منكر ، وذكر الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي أنّ ابن القطان الفاسي قال فيه : هو ممن لم تثبت عدالته ، قال الذهبي : يريد أنّه لم ينص أحد على أنّه ثقة ، وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم .

والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه أنّ حديثه صحيح .^(٣٨) ، وقال المعلمي : وقد صرح ابن حبان بأنّ المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نصّ على ذلك في الثقات ، وذكره ابن حجر في لسان الميزان^(٣٩) ، واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه ، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ، ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه .^(٤٠) وقال أيضاً : والعجلي قريب منه - أي ابن حبان - في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد ، وابن معين ، والنسائي ، وآخرون غيرهم ، يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة ، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلاّ واحد ، ولم يبلغهم عنه إلاّ حديثاً واحداً .^(٤١)

قال ابن حبان : من كان معروفاً بين أهل المعرفة بالرواية ، ولم ينقل عنه جرح ، ووافق الثقات في الروايات لكان عدلاً مقبول الرواية ، إذا الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين ما يوجب القدح ، فيجرح بما

(٣٨) ميزان الاعتدال للذهبي ٢٦/٣ ، وقد ردّ ابن حجر عليه في ذلك فقال : ما نسبه للجمهور لم

يصرّح به أحد من أئمة النقد إلاّ ابن حبان ، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً في طلب الحديث

والانتساب إليه كما قررته في علوم الحديث ، نقله عنه السخاوي في " فتح المغيب " ٢٩٦/١

(٣٩) لسان الميزان ١٤/١

(٤٠) التتكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي ٦٩/١ ، ٧٠

(٤١) المرجع السابق ٦٩/١

ظهر منه من أسباب الجرح^(٤٢).

الثالث : أن يكون المستور من التابعين

قال ابن الصلاح : ويشبه أن يكون على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرته الخبرة الباطنة بهم^(٤٣).

وقال الذهبي : أما المجهولون من الرواة ، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه ، وتلقى بحسن الظن إذا سلم من مخالفته الأصول ، وركاكة الألفاظ ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأني في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه ، وتحريه ، وإذا كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به^(٤٤).

وقال ابن كثير : أما المجهول الذي لم يسم ، أو سمى ولا تعرف عينه ، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه ، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهودة لهم بالخير ، فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن^(٤٥).

وكذلك جعل الذهبي من لم يوثق ولم يضعف وصح حديثه مثل الترمذي والحاكم فأقل درجات حديثه الحسن ، حيث قال : الثقة : من وثقه كثير ولم يضعف ، ودونه : من لم يوثق ، ولا ضعف ، فإذا خرج حديثه هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك ، وإن صح له مثل الترمذي ، وابن خزيمة ، فجيد أيضاً ، وإن صح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله

(٤٢) المجروحين لابن حبان ٥٢/١

(٤٣) مقدمة ابن الصلاح ١٠١/١

(٤٤) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ٢٧٤/١

(٤٥) اختصار علوم الحديث لابن كثير ٢٩٣/١

حُسن حديثه^(٤٦)، وقد سار الذهبي على كثير من هذه القواعد في كتبه فقال : وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه ، وهذا يسمّى مستوراً وسمي محله الصدق ، ويقال فيه : شيخ^(٤٧)

فهذه العبارات كلها جيدة وليست مضعفة لحال الشيخ نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها ، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج وعدمه^(٤٨) .

وتجده قال في ترجمة الربيع بن زياد الهمداني : وعنه أصرم بن حوشب ، ومحمد بن عبيد الأسدي ، ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً ، وهو جائز الحديث^(٤٩) .

لكن الذهبي كثيراً ما يعلل الأحاديث بوجود مجهول في السند ، فجاء في ترجمة عبيد بن تميم حديث : " معاذ بن جبل أعلم الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين ٠٠٠ " الحديث

قال : أخرج الحاكم في المستدرك^(٥٠) حديثاً باطلاً وهو المتهم به ولا يدري من هو عبيد^(٥١)

القول الرابع : اختار بعض الأئمة التوقف في روايته حتى يتبين أمره قال إمام الحرمين الجويني : والذي أوثره في هذه المسألة ألا نطلق ردّ رواية المستور ولا قبولها ، بل يقال : رواية العدل مقبولة ، ورواية الفاسق

(٤٦) الموقظة للذهبي ٧٨/١

(٤٧) المرجع السابق ٥٨/١

(٤٨) المرجع السابق ٥٨/١ - ٦٢

(٤٩) ميزان الاعتدال ٩١/٣

(٥٠) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٠٤/٣) كتاب معرفة الصحابة ، ذكر مناقب أحد الفقهاء الستة من الصحابة معاذ بن جبل - رضي الله عنه - ، رقم [٥١٨٤] من طريق عبيد بن تميم ، ثنا الأوزاعي ، عن عبادة بن نسي ، عن ابن غنم ، به ، وقال الذهبي : أحسبه موضوعاً

(٥١) ميزان الاعتدال ٤٠/٢

مردودة ، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حاله^(٥٢)
 رأي ابن حجر في حكم المستور : التحقيق أنّ رواية المجهول ونحوه مما
 فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل هي موقوفة إلى
 استبانة حاله - كما جزم إمام الحرمين - ونحوه قال ابن الصلاح فيمن
 جرح بجرح غير مفسّر^(٥٣) .

لذا أقول : فرواية من لم تثبت عدالته بتوثيق معتبر يختلف باختلاف
 طبقتة ، وهل هو من التابعين أم من بعدهم ، وباختلاف مراتب الرواة عنه
 من حيث التوثيق والتضعيف ، ومن حيث العدد ، وأن لا يروي متناً منكراً
 أو مخالفاً ، فبالشروط الأربعة التي ذكرها بعض العلماء قد يرتفع حديث
 من هذا حاله من الضعف المطلق إلى احتمالية التحسين .
 وذلك أنّ مجال ضعف الراوي راجع إلى أمرين : العدالة والضبط ، فإن
 كان الراوي من التابعين ضعف مجال قدح العدالة ، حيث كان الكذب
 عندهم نادراً ، وكذلك كانت فيهم عناية بالحفظ لقصر الأسانيد ، فإذا
 أضيف إلى ذلك بعض القرائن زادت من تقوية حال الراوي والحديث مثل
 الشواهد أو ثبوت السماع أو تحديث النقات والأئمة عنه
 وحديث المجهول ممن لم تتوافر فيه الشروط في مرتبة الحسن لغيره إذا
 وافقه غيره .

وقال الدارقطني : أهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل
 غير معروف ، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً
 أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلاً فصاعداً ، فإذا
 كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة ، وصار حينئذ معروفاً ، وأمّا من

(٥٢) البرهان في أصول الفقه ١٦٥/١

(٥٣) نزهة النظر لابن حجر ٥٠/١ ، وشرح النخبة ١٠١/١

لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره حتى يوافقه غيره والله أعلم .^(٥٤)

قال ابن حجر : وقد فات الحاكم من الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبّه عليه القاضي عياض ، وهو رواية المستورين ، فإنّ رواياتهم مما اختلف في قبوله وردّه ، ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأنّ هذا القسم - وإن كان قد اختلف في قبول حديثهم وردّه - إلاّ أنّه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة ، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين : **أحدهما :** ألا تكون رواياتهم شاذة .

وثانيهما : أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رووه ، فقبولها حينئذٍ باعتبار المجموعية كما قرر في الحسن والله أعلم ^(٥٥) .
وإنّما ردّ جمهور العلماء رواية المجهول لاحتمال أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ ، فإذا جاء خبره من طريق أخرى كان ذلك دليلاً على حفظه ، قال ابن تيمية : إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنّه لم يتعمد كذبه ، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً ، وقد يكون بعيداً ، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل من درجة الصحيح ^(٥٦)

المبحث الرابع

مراتب الرواة عند ابن حجر ومرتبة المجهول منهم :

استعمل ابن حجر في كتابه التقريب ^(٥٧) ألفاظاً لمراتب الجرح والتعديل ووصفها في مقدمة كتابه قائلاً " إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم

^(٥٤) سنن الدار قطني ١٥٢/١

^(٥٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٣٧٠/١

^(٥٦) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٣/١٨

^(٥٧) تقريب التهذيب ١/٧ ، ٨

يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به بأخص عبارة ، وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً ٠٠٠" ثم قال : وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة فأما المراتب:

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

والثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثرة ثقة، ومعنى: كثرة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثرة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل .

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة، بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة من قصر عن (درجة) الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، سييء الحفظ، أو صدوق يهمل ، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء .

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليكن الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال .

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

ولقد قبل ابن حجر أصحاب المراتب من الأولى إلى الرابعة بدون شرط ، ومن الخامسة إلى التاسعة بشرط توثيقهم من جهة أخرى أو يكون لروايتهم شواهد أو متابعات ، ولم يقبل أصحاب المراتب من العاشرة إلى الثانية عشر .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية من خلال كتابه " فتح الباري " . .

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول

إذا كان رواتها من أصحاب المرتبة السادسة ، حيث أشار إليها بلفظ " مستور أو مجهول الحال " :

[١] قال ابن حجر في كتاب العتق ، باب إذا أعتق نصيباً ، وليس له

مال . .

روى أبو داود من طريق ملقم بن التلب ، عن أبيه : أن رجلاً أعتق نصيبه من المملوك فلم يضمنه النبي - صلى الله عليه وسلم

" قال ابن حجر : إسناده حسن . (٥٨)

وقد روى هذا الحديث أبو داود ، والنسائي في الكبرى ، والبيهقي في السنن ، والطبراني في الكبير^(٥٩) كلهم من طريق محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن أبي بشر العنبري ، عن ابن التلب ، عن أبيه ، به .

(٥٨) فتح الباري ١٥٩/٥

(٥٩) سنن أبي داود (٤٢/٤) كتاب العتق - باب فيمن روى أنه لا يستسعي - رقم [٣٩٥٠] والسنن

الكبرى للنسائي (١٨٦/٣) رقم [٤٩٦٩] ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٨٤/١٠) رقم [٢١١٧٦] ،

والمعجم الكبير للطبراني (٦٣/٢) رقم [١٣٠٠]

ومحمد بن جعفر البصري : وثقه ابن حجر والعجلي ، وزاد : بأنه أثبت الناس في حديث شعبة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وزاد : حديث شعبة ثقة (٦٠)

وشعبة بن الحجاج بن الورد العتكي : وثقه ابن حجر ، والعجلي ، وابن سعد ، وزاد ابن حجر : حافظ متقن ، وكان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث (٦١)

وخالد بن مهران الحذاء : قال ابن حجر : ثقة ، وكان يرسل ، كما وثقه ابن معين ، والنسائي ، والعجلي (٦٢)

وأبو بشر : هو الوليد بن مسلم العنبري : قال ابن حجر : ثقة من الخامسة ، كما وثقه ابن معين ، وأبو حاتم (٦٣)

وملقم بن التلب التميمي العنبري : قال ابن حجر : مستور من الخامسة ، وذكر ابن حزم أنه مجهول ، يروي عن أبيه ، وله صحبة (٦٤) ولم يوثقه أحد ، ولم يضعفه أحد ، وروى عنه اثنان (ابن أخيه غالب ابن حجرة ، وابنته أم عبد الله بن ملقما) .

وللحديث شاهد قواه ابن حجر (٦٥) رواه أبو داود ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ، والطبراني في الكبير (٦٦) من طرق عن همام ، عن قتادة ، عن أبي المليح ، عن أبيه : أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك

(٦٠) تقريب التهذيب ٦٣/٢ ، وتهذيب الكمال ٩٠٥/٢٥ رقم ٥٢٠

(٦١) تقريب التهذيب ٤١٨/١ ، وتهذيب الكمال ٤٧٩/١٢ رقم ٥١٢

(٦٢) تقريب التهذيب ٢٦٤/١ ، وتهذيب الكمال ١٧٧/٨

(٦٣) تقريب التهذيب ٢٨٩/٢ ، وتهذيب الكمال ٨٥/٣١

(٦٤) تقريب التهذيب ٢١١/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢٦٢/١٠ ، وتهذيب الكمال ٤٨٣/٢٨

(٣) فتح الباري ١٥٩/٥

(٦٦) سنن أبي داود (٣٦/٤) كتاب العتق - باب فيمن أعتق نصيباً له في مملوك ، رقم [٣٩٣٥]

وسكت عنه أبو داود ، وما سكت عنه أبو داود فهو حسن كما ذكر ذلك في رسالته إلى أهل مكة ،

وشرح معاني الآثار للطحاوي (١٠٧/٣) كتاب العتق ، باب العبد يكون بين رجلين فيعتقه أحدهما ،

رقم [٤٣٣٤] ، والمعجم الكبير للطبراني (١٩١/١) رقم [٥٠٧]

للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال " ليس له شريك " والشقص : هو السهم والنصيب .

وقال البوصيري في " اتحاف الخيرة " (٦٧) : هذا إسناد رواه ثقات .

قلت : كما هو واضح أنّ رواية الإسناد كلهم ثقات ، باستثناء ملقاهم فهو مستور كما ذكر ابن حجر ، لكن ابن حجر حسن هذا الحديث ، بسبب وجود شاهد قوي له رواه أبو داود ، حيث أورده ابن حجر في نفس الموضوع .

فابن حجر حسن رواية المستور (وهو ملقاهم) بسبب هذا الشاهد القوي

[٢] قال ابن حجر في كتاب الاستقراض وأداء الديون ، باب لصاحب

الحق مقال

احتج الشافعي بما رواه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قضى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أيما رجل مات أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه وهو حديث حسن يحتج بمثله ، أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وصححه الحاكم ، وزاد بعضهم في آخره : إلا أن يترك له وفاء (٦٨)

هذا الحديث رواه الشافعي في مسنده ، وابن ماجه في سننه ، والدارقطني في سننه ، وصححه الحاكم في مستدركه (٦٩) من طريق ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن أبي المعتمر ، عن عمرو بن خلدة قال : جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال : به .

(٦٧) اتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ١٦٥/٥

(٦٨) فتح الباري ١٥٩/٥

(٦٩) مسند الشافعي (٣٢٩/١) رقم [١٥٢٧] ، وسنن ابن ماجه (٧٩٠/٢) كتاب الأحكام ، باب من

وجد متاعه بعينه عند رجل قد أفلس ، رقم [٢٣٦٠] ، والمستدرک على الصحيحين (٥٨/٢) رقم

[٢٣١٤] ، وسنن الدارقطني (٢٩/٣) رقم [١٠٧]

ورواه أبو داود ^(٧٠) من طريق محمد بن بشار ، عن أبي داود الطيالسي ،
عن ابن أبي ذئب ، به

ورواه البيهقي في السنن ^(٧١) من طريق يونس بن حبيب ، عن أبي داود
الطيالسي ، به ، وزاد في آخره : إلا أن يدع الرجل وفاء ، وقال بعده :
وكذلك رواه شعبة بن سوار ، وعاصم بن علي وغيرهما ، عن ابن أبي
ذئب ، وقالوا : " إلا أن يترك صاحبه وفاء

قلت : ابن ابن فديك : هو محمد بن إسماعيل بن أبي فديك : قال عنه
ابن حجر في التقريب : صدوق ، من صغار الثامنة ، وقال النسائي :
ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في "الثقات" ، وروى له الجماعة ^(٧٢)
وابن أبي الذئب : هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن
أبي ذئب : وثقه ابن حجر ، والنسائي ، وابن معين ، وزاد ابن حجر :
فقيه فاضل ، من السابعة ^(٧٣)

وعمر بن خلد الأنصاري : وثقه ابن حجر وزاد : من كبار التابعين ،
ويقال له رؤية ، كما وثقه محمد بن سعد ، والنسائي ، روى له الجماعة
^(٧٤)

وأبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدني : قال عنه ابن حجر في
التقريب ^(٧٥) : مجهول الحال ، من السادسة ، وقال الذهبي في "

(٧٠) سنن أبي داود (٣/٣٠٩) كتاب الإجارة ، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده ،
رقم [٣٥٢٥]

(٧١) السنن الكبرى للبيهقي (٦/٤٦) كتاب التفليس ، باب المشتري يموت مفلساً بالثمن ، رقم

[١١٥٨٥] ، ومسند الطيالسي (١/٣١٣) رقم [٢٣٧٥]

(٧٢) تقريب التهذيب ٥٦/٢ ، وتهذيب الكمال ٢٤ / ٤٨٧ رقم ٥٠٦٨

(٧٣) تقريب التهذيب ١٠٥/٢ ، وتهذيب الكمال ٢٥ / ٦٣٠ رقم ٥٤٠٨

(٧٤) تقريب التهذيب ٧٣٦/١ ، وتهذيب الكمال ٢٢ / ٥٥ رقم ٤٣٧٩

(٧٥) تقريب التهذيب ٤٧٠/٢

الكاشف" (٧٦): وثق ، وقال ابن عبد البرّ : ليس بمعروف بحمل العلم ،
لم يرو عنه إلا ابن أبي ذئب ، ذكره ابن حبان في "الثقات" . (٧٧)
قلت : كما هو واضح أنّ رواية الإسناد كلهم ثقات باستثناء "أبي المعتمر"
فهو : مجهول الحال
وأرى أنّ من خلال الجمع بين ترجمة ابن حجر في " التقريب ٠٠"
و"تهذيب التهذيب" يتبين أنّ الراوي موثق ، وأنّ ابن حجر حسن حديث
أبي المعتمر اعتماداً على توثيق ابن حبان له ، وقد وثقه الذهبي ، ولعلّه
يشير بذلك إلى توثيق ابن حبان له .

المبحث الثاني

إذا كان روايتها من أصحاب المرتبة التاسعة ، حيث أشار إليها ابن حجر
بلفظ " مجهول " :

[١] قال ابن حجر في "الفتح" كتاب : الرقاق الصحة والفرار ولا عيش

إلا عيش الآخرة ، باب : الصراط جسر جهنم

وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند
الطبراني بسند حسن رفعه " يدخل من أهل
القبلة النار من لا يحصى عددهم إلا الله بما
عصوا الله واجتروا على معصيته وخالفوا
طاعته ، فيؤذن لي في الشفاعة فأثني على
الله ساجداً كما أثني عليه قائماً ، فيقال
لي : ارفع رأسك " الحديث (٧٨).

والحديث رواه الطبراني في "الصغير" (٧٩) حيث قال : حدثنا أحمد بن
محمد بن مقاتل الرازي ، ثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة ، ثنا أبو زهير

(٧٦) الكاشف للذهبي ٤٦٢/٢ رقم ٦٨٤٢

(٧٧) ثقات ابن حبان ٦٦٣/٧ ، وتهذيب التهذيب ٢٠١٦/١٢ رقم ٨٧٢١

(٧٨) فتح الباري ٤٥٥/١١

(٧٩) المعجم الصغير للطبراني (٨٠/١) رقم [١٠٣]

عبد الرحمن بن مغراء ، ثنا موسى الجهني ، عن عبد الملك بن ميسرة الزراد ، عن مجاهد عن ابن عمر ، به وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (٨٠) : رواه الطبراني في الأوسط والصغير ، وإسناده حسن .

فأحمد بن محمد بن مقاتل - شيخ الطبراني - : ترجم له الخطيب (٨١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ، ولا تعديلاً ، وذكر غير واحد ممن رووا عنه .

والحسين بن عيسى : قال أبو حاتم (٨٢) : صدوق وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء الدوسي : قال عنه ابن حجر : صدوق من كبار التاسعة ، وقال أبو زرعة : صدوق ، وثقه أبو داود ، وذكره ابن حبان في " الثقات " (٨٣) .

وموسى الجهني : هو موسى بن عبد الله ، ويقال ابن عبد الرحمن الجهني أبو سلم الكوفي : وثقه ابن حجر ، وابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم ، وزاد ابن حجر : عابد ، من السادسة ، روى له الإمام مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه (٨٤)

وعبد الملك بن ميسرة الزراد : وثقه ابن حجر ، من الرابعة ، كما وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم ، روى له الجماعة (٨٥)

ومجاهد بن جبر المكي : وثقه ابن حجر ، وأبو زرعة ، وابن معين ، وزاد ابن حجر : إمام في التفسير والعلم ، من الثالثة ، روى له الجماعة (٨٦)

(٨٠) مجمع الزوائد للهيثمي (٣٠٧/١٠)

(٨١) تاريخ بغداد ٢٧٦/٦ رقم ٢٧٦٧

(٨٢) الجرح والتعديل ٦٠/٣

(٨٣) تقريب التهذيب ٥٩١/١ ، وتهذيب الكمال ٤١٨/١٧ رقم ٣٩٦٤

(٨٤) تقريب التهذيب ٢٢٥/٢ ، وتهذيب الكمال ٩٥/٢٩ رقم ٦٢٧٦

(٨٥) تقريب التهذيب ٦١٢/١ ، وتهذيب الكمال ٤٢١/١٨ رقم ٣٥٦٦

(٨٦) تقريب التهذيب ١٩٥/٢ ، تهذيب الكمال ٢٢٨/٢٧ رقم ٥٧٨٣

وأرى أنّ من خلال دراسة رواية الإسناد تبين لنا أنه كلهم ثقات ، باستثناء شيخ الطبراني فهو مجهول الحال فهو لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وواضح أنّ الإمام ابن حجر ، ومثله الهيثمي حسّنوا إسناد هذا الحديث بسبب أحمد بن محمد بن مقاتل ، وربما اعتماداً على رواية عدد عنه ومن بينهم الطبراني ؛ حيث يرى بعض العلماء أنّ في هذا تزكيةً للراوي وتعديلاً له ، فالراوي المجهول الحال إذا روى عنه عدد ، روايته مقبولة عند ابن حجر ، فمن روى عنه جمع فهذا توثيق له .

[٢] قال ابن حجر في "الفتح" ٠٠ "كتاب الوضوء ، باب بول الصبيان

: روى الطبراني في "الأوسط" من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - بإسناد حسن قالت : بال الحسن أو الحسين على بطن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتركه حتى قضى بوله ، ثم دعا بماءٍ فصبه عليه (٨٧).

هذا الحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٨) حيث قال : حدثنا محمد ابن حنيفة الواسطي قال : وجدت في كتاب جدي بخطه : عن هشيم ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أمه ، عن أم سلمة ، أن الحسن أو الحسين بال على بطن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فذهبوا ليأخذوه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا تترموا ابني ، أو : لا تستعجلوه ، » ، فتركوه حتى قضى بوله ، فدعا بماء ، فصبه عليه . وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا هشيم ، تفرد به محمد بن ماهان .

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨٩): رواه الطبراني في الأوسط ، وإسناده حسن - إن شاء الله - ؛ لأنّ في طريقه وجادة .

(٨٧) فتح الباري ١/٣٢٦

(٨٨) المعجم الأوسط للطبراني (٦/٢٠٣ ، ٢٠٤) رقم [٦١٩]

(٨٩) مجمع الزوائد ١/٢٨٥

قلت : إسناده ضعيف ، فيه : مجهول ، ومدلس ، وقد عنعن ، لكن له شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن .

فيه : محمد بن حنيفة بن محمد بن ماهان أبو حنيفة القصي الواسطي ، قال الدارقطني^(٩٠) : ليس بالقوي ، وجده : محمد بن ماهان : قال ابن حجر^(٩١) : مجهول . وهشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي : وثقه ابن حجر وابن سعد وأبو حاتم والعجلي .^(٩٢)

ويونس بن عبيد بن دينار العبدي : قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، كما وثقه أيضاً ابن معين ، وابن سعد ، والنسائي وأبو حاتم ، وغيرهم^(٩٣) .

والحسن بن أبي الحسن البصري : قال عنه ابن حجر : ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ، ومدلس ، من الثالثة ، كما وثقه ابن سعد وزاد : بأنه كان عبداً ناسكاً كثير العلم^(٩٤)

أمه : خيرة مولاة أم سلمة : قال عنها ابن حجر : مقبولة ، من الثانية وذكرها ابن حبان في " الثقات " ، روى لها الجماعة سوى البخاري^(٩٥)

لكن هذا الحديث يرتقي إلى درجة الحسن لشواهده ، في الحديث الذي رواه الإمام البخاري في " صحيحه"^(٩٦) ، - وأشار إليه ابن حجر في نفس الموضوع^(٩٧) - من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : أتى رسول

(٩٠) ميزان الاعتدال ٥٣٢/٣

(٩١) لسان الميزان ٣٥٧/٥

(٩٢) تقريب التهذيب ٢٦٩/٢ ، وتهذيب الكمال ٣٠/٢٧٢ رقم ١٦٢٥

(٩٣) تقريب التهذيب ٢/٣٤٩ ، وتهذيب الكمال ٣٢/٥١٧ رقم ٧١٨

(٩٤) تقريب التهذيب ١/٢٠٢ ، وتهذيب الكمال ٦/٩٥ رقم ١٢١٦

(٩٥) تقريب التهذيب ٢/٦٣٨ ، تهذيب الكمال ٣٥/١٦٦ رقم ٧٨٣٢

(٩٦) صحيح البخاري (٨٩/١) كتاب الوضوء - باب الصبر على البلاء ، رقم [٤٠٣٢]

(٩٧) فتح الباري ١/٣٢٦

الله - صلى الله عليه وسلم - بصبيّ ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء
فأتبعه إياه •

[٣] قال ابن حجر في كتاب الأدب ، باب الصبر على الأذى

أخرج ابن ماجه بسند حسن ، عن ابن عمر ،
رفعه " المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر
على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس
ويصبر على أذاهم " وأخرجه الترمذي من
حديث صحابي لم يسم^(٩٨)

هذا الحديث رواه ابن ماجه^(٩٩) من طريق عبد الواحد بن صالح ، عن
إسحاق بن يوسف ، عن الأعمش ، عن يحيى بن وثاب عن ابن عمر به
فيه : **عبد الواحد بن صالح** : وهو مجهول ، روى عنه علي بن ميمون
فقط^(١٠٠) ، وإسحاق بن يوسف بن مرداس المعروف بالأزرق : وثقه ابن
حجر ، من التاسعة ، كما وثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال أبو حاتم :
صحيح الحديث ، لا بأس به^(١٠١)

والأعمش : وهو سليمان بن مهران الأسدي : وثقه ابن حجر ، والنسائي
، والعجلي ، وابن معين ، وزاد ابن حجر : بأنه حافظ عارف بالقراءات ،
من الخامسة^(١٠٢)

ويحيى بن وثاب الأسدي : قال عنه ابن حجر : ثقة عابد ، من الرابعة ،
كما وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في " الثقات " ^(١٠٣)

(٩٨) فتح الباري ٥١٢/١٠

(٩٩) سنن ابن ماجه (١٣٣٨/٢) كتاب الفتن - باب الصبر على البلاء ، رقم [٤٠٣٢]

(١٠٠) تقريب التهذيب ٦٢٤/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٨٦/٦ رقم ٨١٧

(١٠١) تقريب التهذيب ٨٧/١ ، وتهذيب الكمال ٤٩٦/٢ رقم ٣٩٧ ، وتهذيب التهذيب ٢٢٥/١ رقم

٤٨٦

(١٠٢) تقريب التهذيب ٣٩٢/١ ، وتهذيب الكمال ٧٦/١٢ رقم ٢٥٧٠

(١٠٣) تقريب التهذيب ٣١٧/٢ ، وتهذيب الكمال ٢٦/٣٢ رقم ٦٩٣٩

قلت : لكنه متابع فالحديث حسن حيث رواه الإمام أحمد ، والطيايلى ،
 والبخاري في الأدب المفرد ، والترمذي ، والبيهقي في السنن^(١٠٤) من طرق
 طرق عن شعبة ، عن الأعمش ، به ، وفيه عندهم عن ابن عمر من
 غير شك إلا عند أحمد والطيايلى عن شيخ من أصحاب رسول الله -
 صلى الله عليه وسلم - وأراه ابن عمر ، وفي رواية الترمذي ، عن شيخ
 من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ابن عدي - وهو شيخ
 الترمذي - : كان شعبة يرى أنه ابن عمر .
 وأخرجه هناد في الزهد ، والبيهقي^(١٠٥) من طريق محمد بن عبيد
 الطنافسي ، عن الأعمش ، عن يحيى بن وثاب ، وأبي صالح ، عن شيخ
 من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ورواه أحمد^(١٠٦) ،
 عن الثوري ، عن الأعمش ، به .
 وهذا رجاله ثقات رجال الشيخين ، والأعمش صرح هنا بالسماع في أكثر
 من مصدر .

[٤] قال ابن حجر في كتاب المغازي ، باب حديث بني النضير :

روى ابن إسحاق بإسناد حسن عن ابن عباس
 قال " لما أصاب رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - قريشاً يوم بدر جمع يهود في سوق
 بني قينقاع فقال يا يهود : أسلموا قبل
 أن يصيبكم ما أصاب قريشاً يوم بدر ،
 فقالوا : إنهم كانوا لا يعرفون القتال ،
 ولو قاتلنا لعرفت أنا الرجال . فأنزل

(١٠٤) مسند أحمد (٤٣/٢) رقم [٥٠٢٢] ، ومسند الطيايلى (٢٥٦/١) رقم [١٨٧٦] ، والأدب المفرد
 للبخاري (١٤٠/١) رقم [٣٨٨] ، وسنن الترمذي (٦٦٢/٤) كتاب الزهد - باب صفة يوم القيامة ، رقم
 [٢٥٠٧] والسنن الكبرى للبيهقي (٨٩/١٠) كتاب آداب القاضي - باب فضل المؤمن القوي ، رقم
 [١٩٩٦٢ ، ١٩٩٦١]

(١٠٥) الزهد لهناد بن السري (٥٨٨/٢) رقم [١٢٤٦] ، والسنن الكبرى للبيهقي (٨٩/١٠) كتاب آداب
 القاضي - باب فضل المؤمن القوي ، رقم [١٩٩٦٢]
 (١٠٦) مسند أحمد (٣٦٥/٥) رقم [٢٣١٤٧]

الله تعالى (قل للذين كفروا ستغلبون) - إلى قوله - (لأولي الأبصار) وقال ابن حجر : ذكر الواقدي أن إجلاءهم - أي يهود بني قينقاع - كان في شوال سنة اثنتين من الهجرة ، يعني بعد بدر بشهر ، ويؤيده ما روى ابن إسحاق بإسناد حسن (١٠٧)

هذا الحديث رواه ابن إسحاق ، ومن طريقه أبو داود ، والطبري في التفسير (١٠٨) ، كلهم عن ابن إسحاق ، عن محمد بن أبي محمد مولى زيد ابن سعيد بن جبير أو عكرمة ، عن ابن عباس

قلت : فيه محمد بن أبي محمد الأنصاري مولى زيد بن ثابت ، قال ابن حجر (١٠٩) : مجهول ، تفرد بالرواية عنه ابن إسحاق ، وقال الذهبي في " الكاشف " (١١٠) : وثق ، وقال في " الميزان " (١١١) : لا يعرف ، وذكره ابن حبان في " الثقات " (١١٢) ، وابن إسحاق : صدوق ، صرح بالتحديث (١١٣)

وسعيد بن جبير بن هشام الأسدي (١١٤) : قال عنه ابن حجر : ثقة فقيه ، من الثالثة ، وعكرمة القرشي الهاشمي (١١٥) : مولى عبد الله بن عباس : قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، كما وثقه النسائي ، وأبو حاتم ، والعجلي ، وغيرهم

(١٠٧) فتح الباري ٣٣٢/٧

(١٠٨) ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (٥٥١/١) ، وسنن أبي داود (١١٥/٣) كتاب الخراج - باب كيف إخراج اليهود من المدينة ، رقم [٣٠٠٣] ، والطبري في "التفسير" (٢٢٧/٦) رقم [٦٦٦٦] ، والسنن الكبرى للبيهقي (١٨٣/٩) رقم [١٨٤٩]

(١٠٩) تقريب التهذيب ١٣٠/٢

(١١٠) الكاشف ٢١٥/٢ رقم ٥١٤٣

(١١١) ميزان الاعتدال ٢٦/٤ رقم ٨١٢٩

(١١٢) الثقات لابن حبان ٣٩٢/٧

(١١٣) تقريب التهذيب ٥٤/٢

(١١٤) تقريب التهذيب ٣٤٩/١ ، وتهذيب الكمال ٣٥٨/١٠ رقم ٢٢٤٥

(١١٥) تقريب التهذيب ٦٨٥/١ ، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٢٠ رقم ٤٠٠٩

قلت : كما هو واضح أنّ رجال الإسناد كلهم ثقّات باستثناء محمد بن أبي محمد الأنصاري مولى زيد بن ثابت هو مجهول عند ابن حجر • وأرى من خلال الجمع بين ترجمة ابن حجر في " التقريب " ، و " تهذيب التهذيب " وتوثيق الذهبي له في " الكاشف " يتبين أنّ الراوي موثق ، فابن حجر حسّن حديث مولى زيد بن ثابت اعتماداً على توثيق ابن حبان له ، وقد وثّقه الذهبي •

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

- ١- ابن حجر يحسّن أحاديث المجهولين إذا كانوا من طبقة متقدمة ، ولم يرو ما يخالف الثابت من الأحاديث •
- ٢- إذا كان للحديث راوٍ مستور ، وروى عنه أكثر من واحد ، وللحديث شاهد فالحديث حسن عند ابن حجر •
- ٣- إذا كان هناك راوٍ مجهول الحال ، ووثّقه غيره ، وذكره ابن حبان في "الثقات" حسّن ابن حجر حديثه •
- ٤- إذا توبع المجهول براوٍ آخر ، فالحديث حسن عند ابن حجر •
- ٥- المجاهيل يحسّن لهم بعض العلماء •
- ٦- من لم يرد فيه توثيق لمعتبر ، ولم يرو عنه إلاّ واحد ، فحديثه لا يقبل إلاّ إن وافقه غيره •

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم :

- ١- جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري [٢٢٤ - ٣١٠ هـ] تحقيق أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

ثانياً : كتب الحديث :

- ١- [صحيح البخاري] - دار ابن كثير - بيروت - ط الثالثة ١٤٠٧
- ٢- صحيح مسلم - دار السلام - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠
- ٣- سنن أبي داود- دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية.
- ٤- الجامع الصحيح سنن الترمذي -دار إحياء التراث - بيروت
- ٥- سنن النسائي - مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب
- ٦- سنن النسائي الكبرى -دار الكتب العلمية - بيروت -الطبعة الأولى ١٤١١
- ٧- سنن ابن ماجه- دار الفكر - بيروت .
- ٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل - مؤسسة قرطبة - القاهرة .
- ٩- سنن الدار قطني -دار المعرفة - بيروت ١٣٨٦/١٩٦٦
- ١٠- صحيح ابن حبان - مؤسسة الرسالة - بيروت -الطبعة الثانية١٤١٤هـ
- ١١- المعجم الكبير للطبراني - مكتبة العلوم والحكم - الموصل
- ١٢- المعجم الأوسط للطبراني -دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥ .
- ١٣- المعجم الصغير للطبراني -المكتب الإسلامي - دار عمار - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥/١٩٨٥
- ١٤- سنن البيهقي الكبرى - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة

- ١٥- المستدرك على الصحيحين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى
- ١٦- مجمع الزوائد - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
- ١٧- كتاب الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر السخاوي - لمحمد بن عبد الرحمن - تحقيق : د / طه الزيني - ود/ حامد عبد المجيد - طبع لجنة إحياء التراث - القاهرة ١٤٠٦
- ١٨- تدريب الراوي شرح تقريب النووي - لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد الغربابي - الرياض - مكتبة الكوثر
- ١٩- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح لزين الدين عبد الرحيم العراقي - تصحيح : عبد الرحمن محمد بن عثمان ، المدينة المنورة - المكتبة السلفية
- ٢٠- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، لخليل بن كيكلي العلائي ، تحقيق : حمدي السلفي ، العراق ، وزارة الأوقاف ١٣٣٨
- ٢١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، لابن حجر - المدينة المنورة - مكتبة طيبة ١٤٠١
- ٢٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث - لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى: ٩٠٢هـ- تحقيق : علي حسين علي- مكتبة السنة - مصر - الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
- ٢٣- الكفاية في علم الرواية - للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، تحقيق : أحمد عمر هاشم - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي ١٤٠٥ هـ
- ٢٤- البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني ، تحقيق : عبد العظيم الديب - الدوحة - قطر - مطابع الدوحة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٥- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث - لابن كثير اسماعيل ابن عمر - تحقيق : أحمد محمد شاكر - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية ١٩٨٣ هـ .

- ٢٦- شرح نخبة الفكر لابن حجر - ضمن مجموعة من الرسائل الكمالية
- الطائف - السعودية
- ٢٧- المجموع شرح المهذب - ليحيى بن شرف النووي - بيروت - لبنان
- دار الفكر
- ٢٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - لمحمد بن إسماعيل
الصنعاني ، علق عليه : محمد محيي الدين عبد الحميد - مصر -
مكتبة الخانجي ١٣٦٦هـ
- ٢٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة - للامام شمس الدين
أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي (٦٧٣ - ت ٧٤٨ هـ) دار
القبلة للثقافة الاسلامية مؤسسة علوم القرآن - جدة - الطبعة الاولى ١٤١٣ هـ
- ٣٠- الموقظة في مصطلح الحديث للذهبي / تحقيق : عبد الفتاح أبو
غدة - حلب - سوريا - مكتبة المطبوعات الإسلامية ١٤٠٥ هـ
- ٣١- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم - لمحمد بن إبراهيم
الوزير اليماني - مصر - إدارة المطابع المنيرية
- ٣٢- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب : عبد
الرحمن بن محمد بن قاسم - نشر وتوزيع : رئاسة إدارة البحوث العلمية
والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض ، السعودية .
- ٣٣- الوهم والإيهام لمحمد بن القطان الفاسي ، تحقيق : الحسين سعيد -
الرياض - السعودية - دار طيبة ١٩٩٧ م
- ٣٤- مقدمة ابن الصلاح - عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين
المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) - دار الفكر- سوريا
- ٣٥- الحديث الحسن عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري -
رسالة ماجستير لفیصل الجوابرة ٢٠٠٢م
- ثالثاً : كتب التراجم واللغة :**

١- تقريب التهذيب - دار المكتبة العلمية - بيروت ط الثانية ١٤١٥ هـ

- ٢- تهذيب الكمال - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ
- ٣- تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ
- ٤- لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت
- ٥- لسان الميزان لابن حجر ، بيروت - لبنان - مؤسسة الأعلمي ١٣٩٠
- ٦- الضعفاء والمتروكين - لعبد الرحمن بن الجوزي - تحقيق : عبد الله القاضي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤٠٦ هـ
- ٧- الثقات للامام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي - تحقيق محمد عبد المعين ، حيدر أباد - دار المعارف العثمانية ١٩٧٣ م
- ٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لمحمد بن حبان البستي - تحقيق : محمود إبراهيم زايد - حلب - دار الوعي-١٣٩٦ هـ
- ٩- تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية
- ١٠- الضعفاء والمتروكين - لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي - تحقيق : عبد الله القاضي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية ١٤٠٦ هـ
- ١١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي - تحقيق علي محمد الجاوي - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان
- ١٢- فهرس الفهارس و الأثبات - لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثانية ١٤٠٢ هـ

ملخص

جاء هذا البحث تحت عنوان (المجهول وحكم روايته عند ابن حجر - دراسة تطبيقية من خلال كتابه "فتح الباري" ١٠٠)

حيث عرّف ابن حجر المجهول : وهو الذي لم يرو عنه غير واحدٍ ، ولم يوثق ، ومن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح لمعين ، ولقد قسم العلماء المجهول إلى ثلاثة أقسام : منها مجهول الذات ، والعين ، والحال ، فالأول : هو الراوي الذي لم يصحّ باسمه ، والثاني : هو الذي لم يرو عنه غير واحدٍ ولم يوثق ، ولم يشتهر في طلب العلم ، ولا عرفه العلماء به ، والثالث : وهو من عرفت عينه برواية اثنين عنه أو أكثر ولم يوثق ، ولقد قبل ابن حجر رواية المجهول إذا كان من طبقة متقدّمة ، ولم يخالف الثابت من الأحاديث ، أو روى عنه أكثر من واحدٍ ، أو إذا كان للحديث شاهدٍ ، أو إذا وثّقه غيره ، أو توبع هذا المجهول براوٍ آخر .